الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/37/211/Add.1
18 August 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية

دراسة منظورية اجتماعية ـ اقتصادية شاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ (مشروع أولي)

تقرير الأمين العام

اضافة

تتعلق المعلومات الاضافية التالية بالفرع خامسا ـ دال من التقرير المعنون: التجارة الدولية والتصنيع والتنمية

دور الشركات عبر الوطنية في مجال التجارة والتصنيع

١ ـ للشركات عبر الوطنية دور هام تلعبه في مساعدة البلدان النامية على تحقيق بعض

* A/37/150

Digitized by UNOG Library

الأهداف المحددة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد (١) ، وذلك في مجال التجارة الدولية والتصنيع وعدة مجالات أخرى هامة مثل الأغذية والزراعة ، ونقل التكنولوجيا وما اليها . ويرجع ذلك الى قدرة الشركات عبر الوطنية على تعبئة الموارد المالية ونشر المعرفة التكنولوجية والادارية المتخصصة . بيد أن نمط التصنيع المرتبط بالاستراتيجيات المؤسسية التي تتبعها الشركات عبر الوطنية كثيرا ما يتضمن اعتمادا أكبر على فرص الوصول الى الأسواق العالمية وعلى المدخلات المستوردة من الخارج . وقد أدت زيادة الالمام والخبرة بأنشطة هذه الشركات الى تحسين قدرة البلدان النامية على التفاوض على شروط اسهام الشركات عبر الوطنية في اقتصاداتها لتجعلها أكثر اتساقا مع أهداف وسياسات البلد المضيف .

٢ - ولا يزال تدفق الاستثمار من هذه الشركات يحظى بأهمية كبيرة لدى عدد من البلدان النامية . وقد ازداد تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي الى البلدان النامية من بلدان لجنة المساعدة الانمائية بمعدل سنوي يبلغ ١٥ في المائة تقريبا (بالقيمة الاسمية) خلال السبعينات وذلك من متوسط مقداره ٣ر٧ بلايين دولار في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ الى ١١ر٧ بليون دولار في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ (رغم الهبوط الكبير من ١٣ر٦ بليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ٩ر٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٠) (٢) . وتقدر الزيادة السنوية بنسبة ٤ر١ في المائة ، بالقيمة الحقيقية ، خلال هذه الفترة . ورغم هذه الزيادة ، لا يزال

---

(١) هناك استعراض عام لدور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي يرد في المنشور المعنون " الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية العالمية: اعادة بحث (Transnational Corporations in World Development: A Re-examination) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.5) ، بينما توجد دراسة لعلاقة هذه الشركات ببعض القضايا الرئيسية في الحوار بين الشمال والجنوب ترد في التقرير المعنون " قضايا ناشئة عن قرارات صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي : التقدم المحرز نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد : دور الشركات عبر الوطنية " (" Issues arising from decisions taken by the General Assembly and the Economic and Social Council: Progress made towards the establishment of the new international economic order: the role of "transnational corporations" (E/C.10/74 و Corr.1) .

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Co-operation: 1981 Review (Paris); Table A.1 .

Digitized by UNOG Library

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يشكل حوالى ٣٠ في المائة فقط من مجموع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة المنمو كما يمثل نسبة صغيرة الى حد ما من مجموع الاستثمارات في البلدان النامية . وفضلا عن ذلك فان نسبة هامة من الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية يتم تمويلها عن طريق اعادة استثمار الايرادات المتحصلة من استثمارات سابقة (٣) .

٣ - والمستفيدون الرئيسيون من تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي هم مجموعة محدودة نسبيا من البلدان . وخلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، تلقت البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المرتفع ، والتي تمثل ١٧ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية و ٤٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٧٩ ، مالا يقل عن ثلاثة أرباع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي الذى تقدمه بلدان لجنة المساعدة الانمائية الى البلدان النامية . وتلقت البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط ، والتي تمثل ١٨ في المائة من سكان البلدان النامية و ١٦ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، ٨ في المائة من تدفق رأس المال هذا ، ومن ناحية أخرى ، فان البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض ، التي تمثل حوالي نصف سكان البلدان النامية و ١٤ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي تلقت في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ نسبة ضئيلة هي ٣ في المائة فقط من تدفق الاستثمار المباشر الاجنبي المقدم من بلدان لجنة المساعدة الانمائية . وفي اطار مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض ، تلقت أقل البلدان نموا التي تمثل ١٢ في المائة من سكان البلدان النامية و ٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، أقل من ١ في المائة من تدفق رأس المال هذا ، خلال الفترة نفسها .

٤ - وبينما يواصل الاستثمار المباشر الاجنبي أداء دور هام في تصنيع البلدان النامية ، فهناك أشكال أخرى شتى من اسهام الشركات عبر الوطنية تكتسب أهمية متزايدة . فهناك اتجاه متزايد نحو اقامة مشاريع مشتركة بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المحلية في عدد من البلدان النامية ، وهناك التراخيص المتزايدة بتقديم التكنولوجيا والمعرفة دون المشاركة الأجنبية في رأس المال . وبالاضافة الى ذلك ، نشأت مجموعة متنوعة من الترتيبات التي لا تتضمن المشاركة في رأس المال بين الشركات عبر الوطنية ومؤسسات البلدان المضيفة

---

(٣) تم بهذه الطريقة تمويل حوالي ٥٤ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي الذى قامت به الولايات المتحدة في البلدان النامية في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ (United States Department of Commerce, Survey of Current Business, August 1979 and August 1981). وكان الرقم المقابل الخاص بالمملكة المتحدة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ هو ٦٤ في المائة (Business Monitor MA4 (London, Her Majesty's Stationary Office, 1981)).

Digitized by UNOG Library

وذلك سعيا الى استيعاب احتياجات كلا الطرفين في اطار سياسة البلدان المضيفة . أما الاتجاه نحو اشكال بديلة من المشاركة الأجنبية فقد جاء نتيجة لكل من سياسات البلدان المضيفة والقدرات الصناعية والتكنولوجية المتزايدة لدى البلدان النامية .

٥ - ويتضح من التنوع المتزايد لأشكال الترتيبات التعاقدية التي لا تتضمن المشاركة في رأس المال أنه ينبغي اعطاء هذه الترتيبات ما تستحقه من اعتراف عند تقييم دور وأثر الشركات عبر الوطنية في اقتصادات البلدان النامية . فقد أعطت بلدان نامية كثيرة ، على سبيل المثال ، أولوية عالية لاقتناء التكنولوجيا الأجنبية ، ولا تتوفر هذه التكنولوجيا ، في أحوال كثيرة ، الا لدى الشركات عبر الوطنية .

٦ - وعلى الرغم من أن أنشطة الشركات عبر الوطنية قد تتيح فوائد للبلدان النامية ، ولا سيما في مجال التصنيع ، فان هذه الأنشطة تنطوي كذلك على تكاليف متنوعة ملموسة وغير ملموسة . وتتمثل احدى الصعوبات الغالبة التي تواجه الحكومات المضيفة في جعل أنشطة الشركات عبر الوطنية متفقة مع الأهداف الانمائية للبلد المعني . ذلك أن الشركات عبر الوطنية تميل الى العمل وفقا للأهداف العالمية الطويلة الأجل والقصيرة الأجل الخاصة بالشركات ، بدلا من العمل طبقا للأولويات الانمائية القومية . وفي حالة تصنيع البلدان النامية قد توجد اختلافات كبيرة بين هاتين المجموعتين المتميزتين من الأهداف .

٧ - وقد قامت البلدان النامية ، وهي تسلم بهذا التباين في الأهداف ، بوضع سياسات ازاء الشركات عبر الوطنية وفقا لذلك . وتهدف سياسات البلدان النامية ازاء الاستثمار المباشر الأجنبي الى ضمان زيادة المشاركة المحلية في الملكية والحصول على هذا الاستثمار وتوجيهه الى قطاعات محددة . ومازال تحقيق الملكية والسيطرة المحليتين يشكل هدفا سياسيا واقتصاديا كبيرا لأغلبية البلدان النامية ، رغم أن معظم البلدان النامية قد أظهرت مرونة زائدة في تنفيذ سياسات الملكية المحلية . فهناك اتجاه بالسماح بالملكية الأجنبية الغالبة في الشركات التي تعمل في مجال المشاريع القائمة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا ، ومع الميل الى السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في المشاريع الموجهة في المقام الأول نحو التصدير . وفي المجالات الأخرى ، تفضل عموما المشاريع المشتركة ذات الملكية المحلية الغالبة ، رغم أن هذه الملكية المحلية الغالبة يمكن ، في بعض الحالات ، أن تكون هدفا يتم بلوغه خلال فترة محددة ، بدلا من أن يكون مطلبا يلزم انجازه عند بدء المشروع .

٨ - وقد اتخذ عدد متزايد من البلدان النامية تدابير لتنظيم أحكام وشروط تدفق التكنولوجيا الى الداخل أو لتحسين المبادئ التوجيهية لسياساتها في هذا المجال . والهدف الأساسي للتدابير المتعلقة بالتكنولوجيا هو ضمان جعل هذا التدفق متمشيا مع الاهداف الانمائية الشاملة ومع نمو القدرة التكنولوجية المحلية . وفي حين أن هذا الهدف مازال راجحا ، ظهر في السنوات الأخيرة موقف متزايد المرونة من جانب معظم البلدان النامية فيما يتعلق بتدفق التكنولوجيا الأجنبية الى الداخل .

Digitized by UNOG Library

٩ - وبينما كان توفر رأس المال ، والتكنولوجيا ، وعنصر تنظيم المشاريع بمثابة عناصر حيوية سهلت النمو السريع في الصادرات المصنعة لعدد من البلدان النامية المشار اليها في الفقرة ٤٥٢ أعلاه ، الا أن فرص الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو كانت ، هي الأخرى ، عاملا هاما أسهم في ذلك . وان دور الشركات عبر الوطنية في التجارة الخارجية لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دور كبير (٤) ؛ وقد اشتركت الشركات عبر الوطنية ، بصفة خاصة ، في عدد من الآليات التي عملت على تنشيط تجارة البلدان النامية ، مثل التعاقد الدولي من الباطن ، ونمو الشركات التجارية عبر الوطنية الكبيرة ، ونمو مناطق تجهيز الصادرات . ويتسم مدى هذا الدور الذى تضطلع به الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية بالأهمية بسبب النفوذ الكبير الذى تستطيع هذه الشركات ممارسته في معاملاتها الدولية ، بوصفها من القلة المحتكرة أو القلة المشترية . وفي حالة السلع الأولية ، التي مازال الكثير من البلدان النامية يعتمد عليها للحصول على نسبة كبيرة من عائدات التصدير ، هناك عدد من الحالات التي يسود السوق فيها عدد صغير نسبيا من الشركات عبر الوطنية . وبالمثل ، يسود عدد صغير نسبيا من الشركات عبر الوطنية القطاعات التي تتركز فيها واردات البلدان النامية من المصنوعات (مثل المعدات الكهربائية ومعدات النقل والكيماويات) . وتميل هذه الأوضاع السوقية القوية الي تزويد الشركات عبر الوطنية بقوة كبيرة في علاقاتها التجارية مع البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، فان وضع الشركات عبر الوطنية يتعزز بسبب كون نسبة هامة من التجارة تتم على أساس التداول داخل الشركة ، أى بين الكيانات التابعة للشركة نفسها . وهذه التجارة التي تتم داخل الشركة تفتح امكانية استخدام عملية تسعير النقل لتحويل الموارد المالية بين البلدان ، مع احتمال تجنب الضرائب والضوابط المفروضة على القطع الأجنبي وتغيير التوزيع القطرى لأرباح وأصول الشركة . وتتساوى مع ذلك في الأهمية امكانية أن تنحى التجارة التي تتم داخل الشركة منحى مغايرا للتجارة القائمة على أساس موضوعي فيما يتعلق بالاستجابة لتدابير السياسة الاقتصادية القومية (مثل التغييرات في أسعار الصرف ومستويات التعريفة) . ويشير كل من حجم تجارة الشركات عبر الوطنية واحتمال وجود خصائص سلوكية مميزة لها الى أنها تتطلب اهتماما خاصا عند اتباع أى تدابير يبتغى منها التأثير على التجارة العالمية .

---

(٤) يقدر أن الشركات عبر الوطنية التابعة للولايات المتحدة قد اشتركت فيما يقرب من ٦٠ في المائة من المعاملات الاستيرادية للولايات المتحدة وحوالي ٨٤ في المائة من معاملاتها التصديرية في عام ١٩٧٧ . ("1977 Benchmark Survey of U.S. Direct Investment Abroad" (المسح الرائد ، لعام ١٩٧٧ ، للاستثمار المباشر الذى تقوم به الولايات المتحدة في الخارج) (Survey of Current Business, volume 61, No. 4 (April 1981), pp. 36 and 37). وفي حالة المملكة المتحدة ، يقدر أن الشركات عبر الوطنية قد اسهمت بحوالي أربعة أخماس الصادرات خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ("Overseas transactions, 1979" (المعاملات التجارية الخارجية ، ١٩٧٩) Business Monitor MA 4 (London, Her Majesty's Stationary Office, 1981).

Digitized by UN Dag Hammarskjöld Library